ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

السنة الثامنة : العدد الواحد والثلاثون - رجب ١٤٢١ هـ - أكتوبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٠ م

■ مصحف شريف كُتِبَ سنة ١٢٦٨ هجريَّة

A copy of the Holy Quran written in the year 1268 after Hijra

التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية

Islamic : Trend in the Political Life of Turkey (1945-1983)

أطروحة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث

عرض - أ. عبد المنعم يحيى علي الشهواني

مشرف اختصاصي تربوي - مديرية الإشراف الاختصاصي في نينوى - العراق

من الاتجاهات الهادفة والاتحافات الرائدة في تصوير حياة مندرسةٍ لمجتمع كتب عليه المخاض أبدأ بالتيار الإسلامي، دراسة حديثة للباحث طلال يونس الجليلي من الموصل في العراق ، أطروحة فلسفة في التاريخ الحديث في النصف الثاني من عام ١٩٩٩م، مقدمة إلى مجلس كلية التربية في جامعة الموصل حصل فيها على شهادة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، بإشراف الدكتور عوني عبد الرحمن السبعاوي رئيس لجنة الدراسات العليا.

وعدّت هذه الأطروحة إضافة تاريخية لها قيمتها، وأقرت من قبل لجنة المناقشة. والمجتمع والأحداث الحبالى دوماً، المجتمع التركي بأحداثه، والحياة التي تسحب وراءها الأحداث هي الحياة السياسية التركية ، التي غطت مدة الحمل العلماني، والتي شملت السنوات ما بين ١٩٤٥ و١٩٨٣، حيث يعدّ عام ١٩٤٦ نقطة التحول الجوهري في الحياة السياسية التركية. وتكتسب الدراسات التاريخية الحديثة أهمية بالغة: لما يتضمنه منهج البحث التاريخي الحديث من الاعتماد على الوثائق التاريخية، والكتابات المعاصرة وتنسيقها وتحليلها وتوظيفها في تحليل الظاهرة التاريخية، التي تتزامن مع أحداث سياسية ، تغدو محاولة علمية لسبر أغوار الماضي القريب، المضمّخ بالأحداث؛ لإعطاء تصور مستقبلي لأهمية الظاهرة التاريخية وطبيعتها. وتكمن أهمية الدراسات الدينية والسياسية أيضًا، وماينبثق عنها من موقف أساس في التاريخ قديمة وحديثة، في تكوين الفكر السياسي والعقيدي، ومايترتب على ذلك من خيار أنظمة الحكم وأسلوب الإدارة.

لذا كانت دراسة التيار الإسلامي، وأثره في الحياة السياسية التركية الحديثة، وأهميتها الخاصة والمعقدة في آن واحد؛ لأن الإسلام كان صبغة للشعب التركي،

وما يمثله من حجر الركن الأساس في عصور نشوء الدولة العثمانية وبنائها وتطورها عبر حقب النشوء والارتقاء ومراحلها، ثم الانحسار ثم السقوط.

فالفرضية الرئيسة للبحث تدور حول قيادة التيار الإسلامي للحياة السياسية التركية على الأصعدة المختلفة داخليًّا وخارجيًّا، وتناولت دور التيار الإسلامي عبر حركات دينية سياسية، أو تنظيمات حزبية سياسية رسمية.

والتعرض لمثل هذا الموضوع، ليس بالأمر الهيّن أو اليسير ، فقد اعتمد الباحث في تقديم كتابه موضوع الأطروحة، على المنهج التاريخي التحليلي، الذي يتناسب إلى درجة كبيرة مع الحاجة إلى تكثيف المعلومات المتوافرة وتوظيفها ضمن خطة الدراسة وأهدافها.

وعليه، تطلب التحليل لحركة الواقع تقسيم الموضوع إلى مقدمة وفصول خمسة وخاتمة، تناول الفصل الأول مدخلاً تاريخيًّا من خلال دراسة العثمانية والكمالية، وصراع العقائد حتى عام ١٩٤٥. لذلك تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول منها: الأسس العقائدية للنظام السياسي العثماني، وثانيهما: العقيدة الكمالية بين العلمانية والقومية، والثالث: تقويض أسس النظام العثماني.

أما الفصل الثاني، فقد انتقل البحث فيه إلى دراسة التيار الإسلامي من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٦٠، في ثلاثة مباحث.

كرس الأول لتطوير النظام الحزبي، وذلك بالانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب. وفي الثاني: تأثير البنية الاجتماعية التركية في التكوين الحزبي، وفي الثالث: العلاقة بين الأحزاب السياسية التقليدية والتيار الإسلامي.

وللدور البارز للتيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية من بداية الخمسينات تناول البحث في الفصل الثالث: دراسة التطورات الداخلية في تركيا ما بين ١٩٦٠ و١٩٧٠م، في أربعة مباحث، تعرض في الأول منها للجيش والتيار الإسلامي، وفي الثاني، نشوء حزب العدالة، والمبحث الثالث، تعرض للتنظيمات السياسية. وناقش المبحث الرابع، التيار الإسلامي والأزمات الداخلية من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ على أساس أن الأوضاع نتائج عصر الخمسينات من جهة، ومن جهة أخرى، شكلت نهاية عقد الستينات البدايات الأول لظهور التيار الإسلامي كتنظيم في الجمهورية التركية الكمالية .

وعقب ذلك بدأت الساحة التركية تشهد مظاهر تنظيمية سياسية خلال عقد السبعينات، وحتى بعد انقلاب أيلول ١٩٨٠. فجاء الفصل الرابع ليتناول هذا الموضوع، وذلك من خلال أربعة مباحث، تناول الأول تشكيل حزب السلامة الوطني، أو كما يسميه بعض الباحثين الإنقاذ الوطني، وهو المناهض للعلمانية والتوجهات الإسلامية. وفي الثاني مشاركة الحزب في التشكيلات الوزارية في ائتلاف يضم حزب الشعب الجمهوري ضمن سياقات اللعبة البرلمانية، وقد كثرت مشاركته في العقد السبعيني حتى غدت من أهم مظاهره. أما المبحث الثالث، فقد تناول دراسة تحرك الجيش في ١٢ أيلول ١٩٨٠ عبر انقلابه العسكري الثالث أسبابه ونتائجه، وأفرز المبحث الرابع دراسة تحليلية للتيار الإسلامي ومكانته في الساحة السياسية التركية، ثم تشريع الدستور الجديد عام ١٩٨٢، وقانون الأحزاب السياسية، ومن خلاله تكونت الأحزاب السياسية الإسلامية؛ منها (حزب الرفاه) برئاسة أحمد تكدال.

وتناول الفصل الخامس، التيار الإسلامي، ومشكلات تركيا الداخلية وعلاقاتها الخارجية، من خلال أربعة مباحث، تعرض في الأول للمركز؛ أي النخبة والتيار الإسلامي. وفي المبحث الثاني: التيار

الإسلامي وموقفه من مشكلات تركيا الداخلية. أما موقف التيار الإسلامي من مشكلات تركيا الخارجية، فقد تناولها المبحث الثالث، ثم كرس المبحث الرابع لموقف التيار الإسلامي من علاقات تركيا الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي. وقد أظهر الحزب موقفاً مؤيداً للأقطار العربية وتوثيق الروابط معها من خلال مشاركاته في الائتلافات الوزارية للأعوام ٧٤ - ٧٥ - ١٩٧٩ وتأثيره في القرارات التركية لصالح القضايا العربية، ومن دلائله تصويت تركيا عام ١٩٧٥ بجانب قرارات الأمم المتحدة بوصف الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، وكذلك موقف الحزب من العراق، وتوثيق علاقات تركيا وتطويرها معه، وبخاصة بعد زيارة زعيم الحزب نجم الدين اربكان للعراق عام ١٩٨٠.

وقد اعتمد الباحث في أطروحته على مصادر عربية وإنجليزية وتركية التي تناولت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا وفي الدولة العثمانية، وكان بعضها ذا أهمية متميزة لفهم تلك التطورات، وكذلك وثائق وزارة الخارجية العراقية المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد، وما احتوته من ملفات المفوضية الملكية العراقية وتقاريرها، والسفارة العراقية في استنبول وأنقره ، وعلى رأس قائمة مصادر هذه الأطروحة، التي تضمنت معلومات غزيرة، امتدت إلى مابعد الحرب العالمية الثانية، حتى عقد الستينات إضافة إلى الوثائق الأخرى غير المنشورة المحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية العراقية، وأرشيف وزارة الثقافة والإعلام في بغداد، وأرشيف مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل. إضافة إلى التقارير المنشورة كتقارير الأمم المتحدة، أو تقارير مركز بحوث العالم الثالث في لندن.

كما اعتمد الباحث على كتب تناولت دراسات تحليلية لتاريخ الدولة العثمانية في مراحل النشوء والارتقاء حتى مراحل الانهيار، منها (الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها)، للدكتور أحمد نوري النعيمي. و(تركيا المعاصرة)، لمجموعة من الباحثين، الصادر عن مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل، وكتاب (الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة)، لمجموعة من الباحثين، الذي تضمن الدين والسياسة والمجتمع. واعتمد الباحث على مصادر تركية على الرغم من ندرتها، ومصادر إنجليزية تضمنت العديد من الكتب والبحوث والتقارير والوثائق والدوريات والصحافة التركية ككتاب ريتشارد روبنسون وعنوانه The First Turkish Republic وكتاب جفري لويس Modern Turky، كذلك اعتمد على العديد من الصحف والمجلات التي تناولت تطورات أحداث الساعة في تركيا خلال العقود الأخيرة من الحياة السياسية التركية. وفيما يأتي خلاصة مركزة، لما تضمنته تلك المراحل والفصول والمباحث من تحليل فكري، ولما انطوت عليه بين دفتي الأطروحة:

شكل الإسلام الأساس العقيدي المركزي للدولة العثمانية، من نشوئها إلى سقوطها وانهيارها في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكان مصدر الهام حضاري وإنساني للعثمانيين، كما غدا مصدر تحدٍّ للأوربيين منذ فتح القسطنطينية (استنبول) عام ١٤٥٣م، مما شكل حالة من الترسب التاريخي في الذهنيتين العثمانية والأوربية.

وعلى الرغم مما شهدته الدولة العثمانية من محاولات إصلاحية ذات طابع قومي علماني أوربي، وبخاصة في مرحلتي الإصلاحات والتنظيمات، إلا أن بعض العهد العثماني عدّ ذلك البدايات الأولى نحو التوجهات العلمانية، ولا سيما عندما بدأت السلطة السياسية تشهد انقساماً بين السلطتين الدينية والدنيوية للسلطان العثماني.. وعلى الرغم من ذلك،

إلا أن الإسلام بقي يمثل الأساس المعتمد مع انعدام المنافس الايديولوجي المنظم سياسيًّا والمقبول شعبيًّا، ماعدا بعض الأفكار الإصلاحية المحدودة.

فالسيادة الإيديولوجية للتيار الإسلامي قد انعكست على طبيعة التركيب الاجتماعي والثقافي للعثمانيين على الأصعدة المختلفة من قمة السلطة السياسية، إلى كل الأوساط الشعبية. وحيال ذلك، وعند قيام الحركة الكمالية، حاولت مرحلة الاستقلال الحصول على التأييد الشعبي من خلال استخدام الدعوات الإسلامية، بوصفها السلاح الإيديولوجي للدولة العثمانية، تمهيداً لسحب البساط الإيديولوجي والفكري والشعبي من تحت أقدام السلطة السياسية عند إلغاء السلطنة والخلافة العثمانية في بداية العشرينات من القرن العشرين.

بدأت الحركة الكمالية فرض العلمانية على المجتمع التركي بوصفها ثورة مفروضة من أعلى السلطة السياسية، وذلك من خلال الإجراءات الصارمة التي فرضها أتاتورك لترسيخ العلمانية القومية. فسعىإلى هدم الأسس والآليات العقائدية للنظام الاجتماعي العثماني نحو الاعتماد على البعد العقائدي والشعبي والإسلام، لذا كانت إجراءات عدنان مندريس تعد بحق البداية الأولى والقوية في إعادة الدور السياسي والعقائدي للإسلام مقابلة مع التوجيهات للتنظيمات الإسلامية، وبخاصة إذا اعتمدنا المدة الزمنية لمجيء حكومة مندريس إلى السلطة كأساس في احتساب أثر التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية، مع مدة وصول حكومة نجم الدين أربكان إلى السلطة. فبعد أقل من عقد من الزمن، وعلى الرغم من الإجراءات الصارمة لعلمانية اتاتورك، تمكنت حكومة الحزب الديمقراطي من العمل على التخفيف من هذه الإجراءات.

وفي مواجهة ذلك، لقيت الإجراءات الكمالية مقاومة عنيفة من الشرائح الاجتماعية المختلفة، منها ما كان ذا بعد قومي اتخذ شكلاً مسلحاً، مثل ثورة الشيخ سعيد بيران ١٩٢٥، وأخرى اتخذت شكلاً فكريًّا وعقائديًّا بصورة سلمية مثل الحركة النورسية، مما دلّ على عمق الإسلام في الوجدان الاجتماعي التركي، وعندما بدأت حركة النورسي باتخاذ مواقف سياسية مناهضة لعلمانية النظام الكمالي الجديد، مثلت البدايات الأولى للتيار الإسلامي في جمهورية أتاتورك لمقاومة المحاولات العلمانية في تحديث المجتمع على أسس غربية.

وظهرت نتائج ذلك واضحة بعد وفاة أتاتورك، وظروف الحرب العالمية الثانية، وما أفرزته على المجتمع التركي، حيث تمثل ذلك في البداية بقيام نظام التعددية الحزبية منذ عام ١٩٤٦، الذي كان أحد أسبابه، المطالب الاجتماعية بإيجاد تنظيمات سياسية إسلامية تمثل مصالحها الاجتماعية والاقتصادية.

ونتيجة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية تحرك الجيش التركي في أول انقلاب عام ١٩٦٠ وأيضاً التوجه الإسلامي لحكومة عدنان مندريس. إلا أن الوحدة الوطنية، التي تشكلت بعد الانقلاب، بدأت تفكر جديًّا في أهمية التيار الإسلامي بالنسبة للحياة اليومية للشعب التركي، ولم تستطع تجاوز الدور الحساس للإسلام، فقد اتخذت منه بعداً أيديولوجيًّا في الحياة السياسية التركية ، وفي الوقت ذاته كانت اللجنة مصممة على إبقاء الدين بعيداً عن أيدي المحافظين والرجعيين.

ومعنى ذلك أن الجيش سعى منذ الستينات إلى فسح المجال للتيار الإسلامي بالعمل السياسي، ولكن ضمن السياقات البرلمانية، ومن خلال مراقبة النخبة الكمالية.

ونتيجة لما تقدم، اندمج الفكر الإسلامي باليمين السياسي، واندمجت العلمانية باليسار السياسي، وأصبح المنظور الجديد للإسلام، وسيلة دفاعية ضد الراديكالية بعد أن كان هدفاً للهجوم، وتمثل المقياس

الرئيس لهذه التطورات بتغيير سياسة لجنة الوحدة الوطنية تجاه الدين. حيث تم إدخال الثقافة الدينية إلى المدارس، وأصبح الدين مقبولاً بصفته عنصراً مهمًّا على المستويين الرسمي والشعبي في عقد الستينات، وحتى القوات المسلحة اعترفت بهذه الحقيقة، ولم تبذل أيّ محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، مما أدى إلى تطبيع المواقف العامة إزاء الإسلام. وحيال ذلك شهدت الستينات عودة الحركة النورسية (أتباع سعيد النورسي) للعمل السياسي من خلال حركة طلاب النور، وقد تجسد التيار الإسلامي تنظيماً بشكل اكثر دقة عند نهاية عقد الستينات في حزب النظام الوطني .

وحين تشكل حزب السلامة الوطني في بداية عقد السبعينات، مظهرًا من المظاهر التنظيمية للتيار الإسلامي في تركيا، وهو امتداد فكري وايديولوجي لحزب النظام الوطني. ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن حزب السلامة الوطني كان قد شارك في التشكيلات الوزارية إلى جانب أحزاب سياسية تقليدية، (العدالة، الشعب، الجمهوري)، ويعدّ هذا تحولاً جوهريًّا لم تشهده الساحة السياسية منذ قيام الجمهورية بصفته ممثلاً يمثل التيار الإسلامي، الذي لم يكن ممنوعاً من المشاركة فحسب، بل كان ممنوعاً حتى التصريح به. وإن دلّ هذا على شيء، فإنما يدلّ على حجم التأثر الاجتماعي للإسلام على الساحة السياسية التركية عامة، مما دفع النخبة العسكرية إلى الاعتراف بهذا التأثير، وذلك عبر السماح بتأسيس أحزاب سياسية ومشاركتها في الانتخابات ولكن ضمن حسابات مجمل اللعبة البرلمانية في تركيا.

وإزاء موقف التيار الإسلامي من النخبة، وأزمات تركيا الداخليّة والخارجيّة، ومن خلال مشاركتها في ممارسة السلطة السياسيّة عبّر برنامجه الذي طرحه، سواء من خلال النظام الداخلي لحزب السلامة الوطني، أو من خلال تصريحات مسؤوليه، عن وجهة نظر إسلامية في معالجة الأزمات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا تزال تركيا تعيش حالة متداخلة من الصراع الذاتي داخليًّا وخارجيًّا، ويظهر ذلك واضحاً بين تيارين متناقضين إيديولوجيًّا، الأول العلماني، والثاني التيار الإسلامي.

وبعد سقوط نظام الشاه في إيران عام ١٩٧٩، ودخول السوفييت إلى أفغانستان، وتأزم العلاقات بين الهند وباكستان، وقيام الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، دعت هذه الأسباب، وأخرى غيرها، الأمريكان إلى ضرورة إعادة ترتيب النظام الأطلسي، حيث برزت أهمية تركيا الجيوستراتيجية، وعادت مرة أخرى لتؤدي وظيفتها القديمة، بصفتها بوابة بريّة لمنطقة شرق المتوسط، والخليج العربي. التي بدأت تشهد مايسمى بـ (تصدير الثورة الإيرانية)، كما أن تركيا بحاجة إلى دعم سياسي واقتصادي غربي؛ للخروج من أزماتها الداخلية، وتخبّط سياستها الخارجية.

يستنتج من ذلك:

أولاً: النموذج الإسلامي دخل المظلة الديمقراطية التركية التي تحاول طرح نفسها أمام النموذج الليبرالي الغربي، كنظام فريد ومتكامل إيديولوجيًا، ويعيش حالة التوافق السلمي بين نهجين متناقضين إيديولوجياً، العلمانية والإسلام.

ثانياً: إيقاظ المشاعر الإسلامية في تركيا، ضمن مراقبة النخبة التركية، وبخاصة جناحها العسكري؛ لأن الجيش ذا الصبغة العلمانية هو الرقيب لتصحيح المسار الإيديولوجي العلماني؛ إذا كان هناك مايهدده، وتخوفاً من قيام حركات إسلامية متطرفة تهدد البناء التركي؛ لذا جلب العسكر (توركوت اوزال) ليصبح رئيساً للوزراء، وهو حتى وقت قريب من وقوع

الانقلاب كان من الأعضاء البارزين في حزب السلامة الوطني ذي التوجه الإسلامي.

ثالثاً: نظرة التيار الإسلامي، ومعالجته لمشكلات تركيا الداخلية والخارجية غالباً مايرتبط بنظرته المعيارية للتوجات العامة والخاصة في سياسة تركيا الخارجية، وضمن المفهوم العام لمركزية تفكير النخبة الحاكمة.

رابعاً: شكّل التيار الإسلامي حالة متقدمة لما شهدته تركيا من توجهات علمانية غربية، وقد تمكن من العمل ضمن الممكن للوصول والمشاركة في السلطة السياسية.

والسؤال المطروح في ظل المتغيرات الدولية الراهنة والسياقات العامة للنهج الإسلامي: ما موقف أوربا والغرب من أسلمة تركيا؟.

لم يأت تبني تركيا للنهج العلماني من الفراغ، أو نتيجة إرهاصات النخبة التركية فحسب، بل جاءت هذه التصورات بإيحاءات غربية أوربية لشعورهم بدور الإسلام الريادي القادم مستقبلاً، ليس في المنظومة فحسب، وإنما في العالم. فدفعت الأتراك إلى التمسك بالنهج العلماني وتطبيقه (كحقل تجارب) في دولة كانت حتى وقت قريب تقود العالم الإسلامي لأكثر من أربعة قرون مضت.. أو ربما ساق التفكير الغربي هذا الى محاولة تحييد الدور السياسي للإسلام على الأقل في الوقت الحاضر. ومن ثم محاولة إخراجه من ساحة الصراعات الفكرية في العالم.

إن طبيعة الطروحات العلمانية، ومحاولة التحديث، التي جاءت بمباركة أوروبية، تعتمد في إحدى جوانبها على مفتاح الجغرافية السياسية كموقع إقليمي الذي سوف تلعبه تركيا في المستقبل. وكدور سياسي يملأ فراغاً ، وكسد أمام تحرك إيديولوجي جديد، يتمثل في الدور السياسي الريادي للإسلام، ومن ثم سوف تكون مفتاحاً لتغلغل النهج الغربي في السياسة والاقتصاد.

فالتيار الإسلامي من أكثر التيارات السياسية التركية تقرباً من العلاقات العربية، وتأييدا لقضايا الأمة العربية، ولاسيما القضية الفلسطينية. ومن خلال مشاركته في الائتلافات الوزارية للأعوام ١٩٧٤ – ١٩٧٥ – ١٩٧٧ كان له من التأثير في القرارات التركية لصالح القضايا العربية الكثير، كما صوتت تركيا عام ١٩٧٥ بجانب قرارات الأمم المتحدة بوصف الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

وأخيراً فالأطروحة الموسومة بعنوان (التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية) جاءت محاولة جادة لسد فراغ مهم في مكتبة الفكر الإسلامي والسياسي، وتعزيز حالة من يتبنّى هذا الموضوع توخياً للنفع العام. ●